اليهود إلى فلسطين، في الآونة الأخيرة، لم يخرج عن نطاق السياسة المتبعة في هذا الصدد، بشأن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، معلنا أنه، على كل حال، سيبدأ بالعمل على مشروع المجلس التشريعي[١٠١]. وكنوع من الرد على هذا الموقف، عقد في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، اجتماع لرجال الدين المسلمين في القدس، تقرر فيه تحريم بيع الأراضي لليهود. وأصدر المجتمعون فتوى مفادها: «أن بائع الأرض لليهود في فلسطين، سواء أكان بالذات مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل، مع علمهم بالنتائج المذكورة، كل أولئك ينبغي ألا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم»[١٠٢].

ومع أواخر سنة ١٩٣٥، التي ازداد خلالها أيضا عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين عن عددعم خلال أي من السنتين السابقتين، راحت الأوضاع الهادئة نسبيا التي سادت فلسطين وجوارها تتغير تدريجيا، وتتجه نحو التأزم. ففي ٤ تشرين الأول (أكتوبر)، نشبت الحرب الايطالية ـ الأثيوبية، التي شكلت نقطة تحول مهمة في التفكير الاستراتيجي البريطاني في الشرق الأوسط، من حيث أن احتلال ايطاليا لمواقع في أفريقيا يشكل تحديا وتهديدا جديا للسيطرة البريطانية على حوض البحر الأحمر، مما يلزم بريطانيا، لكي تستطيع مواجهته، التقرب أكثر من العرب وأخذ طلباتهم ورغباتهم بالاعتبار[١٠٣]. أما في فلسطين نفسها، فقد اكتشفت صدفة في ميناء يافا، في السادس عشر من الشهر نفسه، كمية من الأسلحة المهربة للهاغاناه، وذلك بعد ان وقع احد براميل «الاسمنت» التي كانت الاسلحة مخبأة بداخلها، أثناء نقله من الباخرة إلى رصيف الميناء، فكسر وبان السلاح داخله[١٠٤]. ونتيجة لذلك تصاعد التوتر بين العرب، فأعلنوا الاضراب احتجاجا[١٠٥]، كما طالبوا بمصادرة صناديق السلاح المختومة من المستوطنات اليهودية[١٠٦]. وفي العشرين من الشهر التالي، تشرين الثاني (نوفمبر)، نشبت في جبال نابلس، بالقرب من يعبد، معركة بين الشرطة ومجموعة من الثوار العرب، كانوا يعملون برئاسة الشيخ عز الدين القسام، رئيس جمعية الشبان المسلمين بحيفا، الذي كان قد نظم المجموعة والتحق بها منذ مطلع ذلك الشهر[١٠٧]. وأسفرت تلك المعركة عن استشهاد الشيخ القسام وثلاثة من زملائه، وإلقاء القبض على عدد منهم، كما قتل شرطي بريطاني[١٠٨]. وزاد هذا الحادث التوتر بين العرب، حيث شارك زعماؤهم في تشييع جنازة القسام، بينما أضربت حيفا اضرابا شاملا[١٠٩].

وأثناء ذلك، كان المندوب السامي قد عادَ إلى فلسطين (وأضربت بعض المدن العربية يوم عودته[١١٠]) من بريطانيا، حيث أجرى مشاورات مع حكومته. وأثر عودته، قام وفد موحد يضم ممثلي الأحزاب العربية الخمسة بمقابلته، يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، مقدما مطالب العرب، التي تضمنت إقامة حكومة ديموقراطية في فلسطين، ومنع بيع الأراضي لليهود، وإيقاف الهجرة اليهودية فورا[١١١]. كذلك طالب الوفد بإقامة لجنة مختصة لتحديد مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المهاجرين، وإصدار تشريع يلزم السكان بحمل بطاقات الهوية، مما يسهل اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين، والبدء بتحقيق فوري في الهجرة غير الشرعية[١١٢]، موضحا أنه، في حال عدم الاستجابة لطلباته، لن يكون مسؤولا عن استمرار الهدوء في فلسطين[١١٣]. ورد المندوب السامي على هذه الطلبات في الحادي والعشرين من الشهر التالي، حيث دعا ممثلي الأحزاب العربية لمقابلته وسلمهم مشروعه بشأن المجلس التشريعي المزمع إنشاؤه في فلسطين[١١٤]؛ وفي اليوم التالي، قابل ممثلي اليهود وسلمهم المشروع نفسه[١١٥].

نص مشروع المندوب السامي على إقامة مجلس تشريعي في فلسطين مؤلف من ٢٨ عضوا، منهم ٥ من الموظفين الحكوميين و ١١ شخصا معينا من غير الموظفين (منهم ٣ مسلمين، بينهم